



**اثر الفكر الارهابي المتطرف على الامن القومي العراقي
وسبل التحصين والمواجهة**

**The impact of extremist terrorist ideology on
Iraqi national security and ways to fortify
and confront it**

Colonel Dr.

Mohanad Jabbar Abbas

Ministry of Defense

E-mail:

mohanadjabbar82@gmail.com

العقيد الدكتور

مهند جبار عباس

وزارة الدفاع

ايميل:

mohanadjabbar82@gmail.com

٢٠٢٥ م

١٤٤٧ هـ



ملخص الدراسة:

يمثل الفكر الإرهابي المتطرف سلوكاً فكرياً منحرفاً وتطرح الدراسة مشكلة بحثية تتمثل بسؤال مركزي مفاده هل أصبح العراق محصناً من التحديات والتهديدات والمخاطر التي يفرضها الفكر الإرهابي المتطرف؟ وللإجابة على هذا السؤال نحاول إثبات فرضية مفادها وجود علاقة مباشرة بين متغيرات الدراسة وهي الفكر الإرهابي والأمن القومي العراقي، فكلما تمكن العراق من بناء مجتمع متين وواعي خالٍ من الانحرافات السلوكية والفكرية كلما كان أقوى في مواجهة التهديدات والمخاطر التي يفرضها الفكر الإرهابي المتطرف وبالتالي تعزيز أمنه القومي بشكل عام .

الكلمات المفتاحية: الفكر الإرهابي ، التطرف ، الأمن القومي ، العراق .

Abstract :

Extremist terrorist ideology represents a deviant intellectual behavior and we pose a research problem represented by the following central question: Has Iraq become highly fortified against the challenges, threats and risks imposed by extremist terrorist ideology?

We try to answer this question by trying to prove a hypothesis that there is a direct relationship between the study variables, which are terrorist ideology and Iraqi national security. The more Iraq is able to build a solid and aware society free of behavioral and intellectual deviations, the stronger it will be in confronting the threats and risks imposed by extremist terrorist ideology and thus enhancing its national security.

Keywords: terrorist ideology, terrorism, national security, Iraq



المقدمة :

يعد العراق بعد الاحتلال الامريكي من اكثر البلدان التي عانت من تأثير الفكر الارهابي المتطرف منذ العام ٢٠٠٥ ولغاية العام ٢٠٢٤ ، قدم العراق الكثير من الشهداء الابرياء من أبنائه نتيجة الاعمال الإرهابية ، اذ تعرضت بناء التحتية للتخريب والتفجير وكان الهدف الاساس من كل هذه الهجمات الارهابية افشال العملية السياسية والتحول الديمقراطي الذي شهده العراق .

الامر الذي كلف الدولة الكثير من الموارد البشرية والمادية التي كانت ستساهم بازدهار البلد وتطوره لولا استنزافها للتصدي لعمليات الارهاب التي ادت بالنتيجة الى تراجع العملية السياسية بتزايد حجم الفساد الاداري والمالي وعدم الاستقرار الامني مما ولد اضطرابات اجتماعية وانسانية انعكست على المجتمع العراقي سلبا وتركت العديد من اليتامى والارامل والمعوقين والنازحين والعاطلين عن العمل.

مما ادى الى انتشار بعض الثقافات المنحرفة التي لم يشهد لها المجتمع العراقي من مثل ومنها ظاهرة العنف المجتمعي وآفة المخدرات والاتجار بالبشر والفقر والعديد من السلوكيات المنحرفة والدخيلة على المجتمع العراقي الذي عرف عنه مجتمع محافظ مترابط تحكمه اعراف وتقاليد اخلاقية وانسانية نبيلة.

ان ظاهرة الارهاب تركت اثار سلبية كبيرة انعكست على الامن السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي في العراق وخلقت تحديات داخلية وخارجية سببها تأثيرات اقليمية ودولية ، فرضت على العراق مسؤولية كبيرة والامر الذي يجب على صانع القرار ادراكه هو



ضرورة تحديد الوسائل الصحيحة لمواجهة ومعالجة اثار الارهاب فبعد الانتصارات التي حققها العراق على (عصابات داعش الارهابي) انتقل العراق الى مرحلة جديدة من المواجهة وهي مرحلة تحصين المجتمع من افة الافكار الارهابية المتطرفة والحرص على تحقيق وحدة وسلامة البلد من اي محاولة لإضعافه وتجزئته من خلال التماسك والتضامن الاجتماعي وتعزيز الروح الوطنية

اهمية الدراسة: للدراسة أهمية من جانبان هما:

١. لجانب النظري اذ تمثل محاولة لإعطاء رؤية معرفية لماهية وتعريف الفكر الارهابي المتطرف واسبابه ودوافعه وما يفرضه من تهديدات ومخاطر مستقبلية على المجتمع العراقي وسلوك الافراد داخله وبتالي تهديده للأمن القومي العراقي بشكل عام.
٢. الجانب التطبيقي فهي تعطي صورة لصانع القرار العراقي بضرورة العمل على اعداد بيئة اجتماعية تحمي وتحصن افراد المجتمع من الانحراف الفكري الذي تدعو له العصابات الارهابية وتوفير كل المتطلبات والامكانيات اللازمة لمواجهة ومعالجة اثاره في المجتمع العراقي.

اهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالتي:

١. بيان الاطر النظرية والمفاهيمية للإرهاب الفكري والأمن القومي.
٢. معرفة الآثار المترتبة على الإرهاب الفكري في العراق ومراحل تطوره.
٣. استعراض استراتيجيات مواجهة التطرف والإرهاب الفكري في العراق.



إشكالية الدراسة:

بما ان الفكر الارهابي المتطرف في حقيقته هو نتاج لسلوك فكري منحرف فان اشكالية الدراسة تتمحور حول سؤال مركزي مفاده... هل العراق بات على درجة عالية من التحصين ضد التحديات والتهديدات والمخاطر التي يفرضها الفكر الارهابي المتطرف بحيث يكون قادرا على مواجهة هذا النوع من المخاطر والتحديات مستقبلا. ومن هذا التساؤل نطرح تساؤلات فرعية تتمثل بالآتي:

١. ما هو الفكر الارهابي المتطرف؟ وماهي اسبابه ودوافعه؟
٢. ماهي التحديات والمخاطر التي شهدتها العراق بسبب الفكر الارهابي المتطرف وظاهرة الارهاب؟
٣. ماهي المتطلبات والاستراتيجيات اللازمة لتحصين المجتمع العراقي وبناء امن فكري قومي يكون قادرا على مواجهة تحديات الفكر الارهابي المتطرف؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها " العراق في ظل المعطيات الحالية وبعد تحقيق النصر في العمليات العسكرية ضد عصابات (داعش الارهابي) نجده بحاجة الى متطلبات واستراتيجيات لمكافحة الفكر الارهابي المتطرف وبالتالي نحن امام علاقة دالة طردية تتمثل بانه كل ما تمكن العراق من بناء مجتمع رصين وواعي وخالي من الانحرافات السلوكية الفكرية كلما كان أكثر قوة في مواجهة التهديدات والمخاطر التي يفرضها الفكر الارهابي المتطرف وبالتالي تعزيز امنه القومي في بعده الفكري "



منهجية الدراسة : ولتحقيق اهداف الدراسة فقد تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي وتضمن استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة الفكر الارهابي المتطرف ووصفها ومعرفة اسبابه ودوافعه واهم التحديات التي يفرضها على الامن القومي العراقي.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة والاستنتاجات والمقترحات والخاتمة وكالاتي:

المبحث الاول: الفكر الارهابي المتطرف والامن القومي اطار نظري ومفاهيمي عام.

المبحث الثاني: العراق وتحديات ظاهرة الارهاب.

المبحث الثالث: العراق ومتطلبات المواجهة والمعالجة والتحصين ضد الفكر الارهابي المتطرف.

اولا: الفكر الارهابي المتطرف والامن القومي : اطار نظري ومفاهيمي عام

١. مفهوم التطرف الفكري:

التطرف الفكري هو الخروج عن القواعد الثقافية او الفكرية لأي من المواقف الحياتية في المجتمع وهو يختلف عن التطرف المظهري الذي يعني اثاره الرأي العام بالخروج عما هو مألوف للجمهور من حيث المظهر كالملابس المخالفة او التبرج المبالغ به او بالحديث بطريقة تلفت الانتباه ، اما التطرف الفكري فيعد اكثر خطورة كون اغلب المتورطين فيه هم الشباب والذين يمثلون طاقة المجتمع ألا أن سلوكهم يتسم في بعض الاحيان بعدم التروي



والتسرع وقلة الخبرة ومن المعروف ان التطرف مثل الامراض تصيب الجسم السليم عن طريق الانتقال بالعدوى بالإضافة الى ان الشباب يميلون الى التقليد والمحاكاة اكثر من الفئات العمرية الاخرى في المجتمع (العيسوي، ٢٠٠٧: ٢٦٧).

قد يعرف التطرف بانه المغالاة والجمود الفكري والتعصب أي ان الفرد يغالي في الموضوع الذي يفكر فيه ويتجاوز حدود اعتقاده الذي شرع له اصلا ويبتعد عن مضمون الموضوع الاصلي المفهوم والواضح لعامة الناس ويتمسك بفكرته ويكن صلبا في حوارهِ ونقاشهِ في متضمنات المواضيع التي تتفق معها رؤية الشرع والقانون في المجتمع الذي يعيش فيه وقد يرفض المناقشة اصلا وقد يتسم بالعنف سبيلا للدفاع عن افكارهِ اما التطرف الفكري فيقصد به الغاء الفكر القائم وغرس فكر جديد ويسميه البعض بالإرهاب اللغوي الذي تكون فيه اللغة هي اداة الرقابة على نوعية القيم التي ينادي بها وهذا النوع تمارسه بعض الأنظمة السياسية ضد مواطنيها وغيرهم بغية الوصول الى كبت الاصوات المعارضة لها داخليا وخارجيا ووضع حدود لا يسمح بتجاوزها تعبيرا بالرأي في مختلف القضايا العامة لتحويل الفرد الى اله مسلوبة الارادة تنفذ مخططات النظام (سطوحى، ٢٠٢٢: ٢٩٨-٣٢٢).

٢. مفهوم الفكر الارهابي المتطرف.

يمكننا ان نعتمد على النظريات التي فسرت الجريمة والعنف والعدوان في تفسير التطرف الارهابي من منطلق ان التطرف الارهابي جريمة تتصف بالعنف والعدوان تمارس على الآخرين وانه انحراف سلوكي واضح اي تتوفر فيه كل اركان الجريمة وهناك نظريات فسرة التطرف الارهابي منها الاتي (سطوحى، ٢٠٢٢: ٢٩٨-٣٢٢):



أ. النظرية البيولوجية.

تشير هذه النظرية الى ان الانحراف الفكري والسلوكي صفة موروثة اي ان الفرد يأتي الى الوجود وهو يحمل هذه الموروثات الا انها قابلة للتعديل عن طريق التعليم والتعلم، وتؤكد هذه النظرية ان الاستعدادات التكوينية للفرد من ضعف في القدرات العقلية او الجسمانية تكون عائق امام الفرد في التأقلم مع محيطه الاجتماعي لذلك يتمرد ويخرج عن معايير وثقافة مجتمعه وينحرف سلوكه.

ب. نظرية التحليل النفسي.

تشير الى ان جذور الانحراف بسبب اضطراب في العامل النفسي للشخص، اذ تسيطر عليه ذاته الدنيا بما تحتويه من رغبات وغرائز عدوانية على الذات العليا اي ضميره كما يرى فرويد ان البشر كائنات حية تميل نحو اشباع غرائزها وهي نفسها لدى الحيوانات.

ج. النظرية السلوكية.

تشير النظرية الى ان السلوك الانساني مكتسب وبطرق مختلفة من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وهذه البيئة تشمل الاسرة والاصدقاء وزملاء العمل ووسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية ويرجع اصحاب هذه النظرية ان الانحراف السلوكي بسبب الخبرة السيئة التي تعلمها من بيئته الاجتماعية.

د. نظرية الانساق الاجتماعية.

تؤكد هذه النظرية على شرح وظائف الانساق الاجتماعية واهميتها في استقرار وتوازن المجتمع، كما تشير هذه النظرية الى الجريمة والعدوان في المجتمع بسبب وجود عجز وعدم



قدره أحد الانساق الاجتماعية على القيام بدوره وهذا الخلل قد يكون نتيجة لعدة اسباب منها التغيير الاجتماعي المفاجئ او وجود خلل في نسق المعايير والقيم او عدم وجود تنسيق وتعاون وتساند وظيفي بين الانساق الاجتماعية في المجتمع.

هـ. نظريه ثقافه العنف.

تشير هذه النظرية الى ان العنف في شيوع ثقافه العنف ومن ثم تصبح مقبولة في المجتمع ويصرح باللجوء الى العنف لحل الخلافات على الصعيد العائلي او المحلي او القومي وقد يلجا البعض الى استخدام العنف لإجبار الآخرين في تلبية رغباته وان المعايير الثقافية قد تسمح وتمنع العنف في مواقف معينة وايضا من اسباب الجريمة وجود الارادات المتصارعة داخل المجتمع.

٣. اسباب التطرف ودوافعه.

العوامل التي تؤدي الى التطرف بعضها يرتبط بمكونات القيم الثقافية وبعضها يرتبط بالنظام السياسي السائد او بالأوضاع الاقتصادية او الاجتماعية او انها مرتبطة بسلوكية المتطرف نفسه وهذه الاسباب المختلفة تتفاعل فيما بينها بنسب مختلفة وحسب الظروف الشخصية بالشخص المتطرف والمجتمع الذي يعيش فيه، ويشير البعض الى ان التطرف الديني او الفكري هو فهم خاطئ للدين واحكامه ومبادئه او هو نتيجة احباط الشباب لافتقادهم الى المثل العليا التي يؤمنون او يقتدون بها في المجتمع (سطوحى, ٢٠٢٢: ٢٩٨-٣٢٢).



الامر الذي ادى الى شيوع القهر بدلا من الطمأنينة سواء على مستوى الأسرة او المجتمع والدولة بحيث يكون ردة الفعل بتمرد عنيف من جانب الشباب ازاء السلوك الذي يمارس القمع ضدهم، اضافة الى ان الفكر الارهابي المتطرف هو ظاهرة معقدة ومركبة واسبابها كثيرة ومتداخلة منها ما هو فكري او سياسي او اجتماعي او اقتصادي او نفسي وتربوي وهناك عدة عوامل تؤدي للتطرف ومنها الاتي (القمني, ٢٠٠٥) و(السويدي, ٢٠٠٨):

أ. العوامل الاجتماعية.

- (١) البيئة الاجتماعية المشجعة للعنف.
- (٢) الحرمان الاجتماعي: اما لأسباب عرقية أو دينية أو لغوية أو مذهبية.
- (٣) التنشئة الاجتماعية: بناء الأسرة والنظم التعليمية والاقتصادية والدينية في المجتمع.
- (٤) التمييز بين فئات المجتمع من خلال العمل والوظيفة والامتيازات.
- (٥) الفراغ الفكري وعدم الابداع او الانتاج.
- (٦) ضعف الروح الوطنية لدى الشباب.

ب. العوامل السياسية.

ان حالة عدم الاستقرار السياسي لنظام الحكم في الدولة يؤدي الى قلة ثقة المواطنين بالحكومة ويولد حالة من السخط ونبذ السلطة ، كما ان شعور الافراد بالظلم نتيجة السياسات الخاطئة التي تتبناها الدول والتي قد تكون سببا في تعرضها لعمليات ارهابية بدوافع سياسية وهذا ما اشار اليه (تشومسكي) الذي انتقد سياسة الولايات المتحدة الامريكية وعدها سببا للعمليات الارهابية لتنظيم القاعدة و(بن لادن) ، بالإضافة الى ان أي احتلال لدولة ما ربما



يعطي دافعا لشعبها باستعمال الطرق غير القانونية في بعض الاحيان لنيل حق تقرير المصير والخلاص من المحتل وغالبا ما توصف هذه الطرق بكونها إرهابية مع ان للشعوب الحق في الدفاع عن ارضها بطرق أخرى وفق القنوات الدبلوماسية والقانون الدولي ، لكننا غالبا ما نجد ان الاستعمار واحتلال الاراضي والقتل والتدمير وانتهاك حقوق الانسان يعد دافعا أساسيا لظهور الإرهاب والعنف والتطرف الفكري (عيسى, ٢٠١٠: ١٨٤).

ج. العوامل الاقتصادية.

(١) السياسات الاقتصادية التي لا تتناسب مع الواقع الاجتماعي للدولة مما يولد فارق طبقي بين فئات المجتمع ويقسم المواطنين الى اغنياء وفقراء ومن ثم خلا في العدالة الاجتماعية التي تؤدي الى ارتكاب جرائم ارهابية.

(٢) ارتفاع الضرائب والرسوم قد يؤدي الى اغلاق مؤسسات اقتصادية مما يساهم في ارتفاع نسبة البطالة

(٣) البطالة وعدم توفر فرص العمل مقابل غلاء المعيشة التي يواجهها الشباب وعدم تحسين دخل الفرد يعد من الدوافع التي تؤسس للتذمر ضد الدولة.

(٤) الفساد وحالات الكسب غير المشروع وسيطرة اشخاص متنفذين على التجارة ومصادر العيش قد يؤدي الى عمل عدواني ضدهم من الافراد المتضررين نتيجة الكبت والنقمة والتي تصل الى استهداف مؤسسات الدولة في بعض الاحيان، او الى حالات سلب ونهب وخطف للحصول على الاموال.



د. العوامل الدينية.

(١) جهل الدين الاسلامي.

(٢) عدم وجود مرجعيات دينية موثوقة في بعض المجتمعات.

هـ. العوامل والاسباب النفسية مثل (شهاب، ٢٠١٠).

(١) الرغبة في الشهرة وجذب الأضواء.

(٢) حب الظهور في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

(٣) أثبات الوجود في الاسرة او امام الناس.

(٤) الفشل في الحياة العملية او العلمية أو المسيرة الاجتماعية.

(٥) الفقر والجهل.

من خلال ما تقدم نجد ان غلاء الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانتشار ظاهرة الفساد جميعها عوامل تؤدي إلى تفاوت طبقي بين أفراد المجتمع، فتزيد من حالة الاحباط لدى الشباب مما يجعلهم عرضة لإغراءات الجماعات المتطرفة التي تحاول كسبهم لتحقيق اهداف ارهابية.

٤. تعريف الامن والامن القومي.

أ. مفهوم الامن.

تم التأكيد على مفردة الأمن في الأديان السماوية كافة ومنها الديانة الإسلامية فقد وردة مفردة الأمن في القرآن الكريم بقوله تعالى: {وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨١)}



الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (٨٢) { (القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآيات ٨١-٨٢) وايضا قوله تعالى (هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ) (القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٦٤)، والأمن هنا بمعنى طمأنينة النفس وزوال الخوف .

يعد مصطلح الأمن من المفاهيم المعقدة وصعبة التحليل العلمي الاستراتيجي ، وذلك لطبيعة المفهوم النسبية والمتغيرة والمركبة ، وذات ابعاد ومستويات مختلفة ، ادى تطور التهديدات والتحديات المختلفة في القرن الواحد والعشرين ومن مصادر متنوعة في توقيتاتها وابعادها الزمانية والمكانية ، لتعقيد مصطلح الأمن وابعاده للوجود ليشمل الفرد والدولة والمجتمع الدولي ليصل الى النظام الداخلي أو الإقليمي أو الدولي وبمعنى آخر يفهم مصطلح الأمن على انه قدرة الدولة أو الأمة على تحقيق مصالحها القومية بالوسائل كافة وفي اي منطقة من العالم (الرشدان، ٢٠١٩: ١١٦).

والأمن في المعنى الاصطلاحي يعني " التحرر من الخوف والتحرر من العوز وحرية الجميع في العيش بكرامة" اي بمعنى الطمأنينة والثقة من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية (الامم المتحدة، ٢٠١٢: ٣).

والأمن ضمنا" يعني غياب التهديد، وهي حقيقة مطلقة، فأما ان يكون الشخص آمنا" او لا يكون، او توجد التهديدات او ليس لها وجود، ومن ثم من الممكن ان تكون هناك درجات مختلفة من الأمن للشخص وحمايته من التهديدات (روبنسون، ٢٠٠٩).

قد يكون من الصعب تعريف مصطلح "الأمن"، فعندما نستخدم المصطلح في اللغة الدارجة فإنه يمكن أن يعبر عن السلامة أو الاستقرار أو القدرة على التنبؤ ، وفي الوقت نفسه ، يمكن ان يشير مصطلح الأمن إلى جهاز أمني أو مجموعة من الممارسات ، مثل إغلاق الأبواب أو إجراءات المطارات إلى المعاشات التقاعدية إلى المراقبة والشرطة والاستخبارات والقوات العسكرية وحتى الأسلحة النووية وغيرها ، وكلا هذين المعنيين المختلفين للأمن يمكن تفسيرهما بعدد لا يحصى من الطرق ، فعلى سبيل المثال هل نقصد سلامة الفرد الأمة ، الدولة ، العالم؟ وهل نتحدث عما يعرفه (ولفرس) عام ١٩٥٢ بأنه أمن "موضوعي (الأمن من التهديدات الفعلية) في مقابل الأمن "الذاتي" (تصورات التهديدات)؟ وما هي التهديدات (أو المخاطر) ؟ التي نتحدث عنها هل هي هجوم من قبل دولة أجنبية، أو تهديد إرهابي أو مخاطر الجوع أو الفقر أو المرض أو الجريمة ؟ وما الذي يشكل جهازاً أو ممارسة أمنية ضد هذه المخاطر هل هو وجود الدولة أو شكل آخر من أشكال السلطة السياسية، أو ميدان الأمن مثلاً" الجيش، أو الشرطة أو أجهزة المخابرات والاستخبارات أو قد تكون أشكال أوسع من التأمين الاجتماعي (Kaldor, 2016: 4-5).

أما إذا تناولنا المفهوم الحديث لمصطلح الأمن ، نجده يختلف عن الرؤى السابقة لتعريف الأمن ، فلم يعد مفهوماً "عسكرياً فقط ، بل تعدى ذلك ليكون تعريف شامل ويعد قضية تنموية ودفاعية شاملة، و ذات مستويات متعددة كما ذهب (روبرت مكنمارا) بقوله ان الامن يعد قضية تنموية ولا يوجد امن بدون تنمية (مكنمارا, ١٩٧٠) بالتالي بات مفهوم الأمن يعني ربط الشؤون الداخلية للمجتمع والدولة معاً ، فأصبح الاقتصاد والصحة ومستوى



المعيشة ومستوى التخلف للأفراد وغيرها من المتغيرات الاجتماعية ، ذات تأثير مباشر وغير مباشر على الامن (مسلم، ١٩٩٢).

مما تقدم يتضح بأن المفهوم الاصطلاحي للأمن مفهوم يتطور وفق المعطيات التي ترسمها التحديات والمهددات الناشئة من جراء تطور المجتمع الإنساني وعلاقات وسلوك الفاعلين من الافراد أو المنظمات أو الدول، مع بعضهم البعض أدت الى بروز مسميات عديدة للأمن منها الامن القومي او الوطني والامن الاقليمي والامن الجماعي فضلا عن الامن المشترك والامن الدولي والعالمي.

ب. مفهوم الامن القومي

مفهوم الأمن القومي وعلى الرغم من كثرة ما كتب حوله ما زال في حاجة إلى تأصيل حقيقي، وإلى طرح جديد كمفهوم مركب كلي او كظاهرة مجتمعية كاملة الأبعاد، فإذا كان المفهوم تعبيرا عن تقاليد تاريخية معينة قدم التاريخ الانساني، إلا أنه خضع لتطورات معينة أثرت على المفهوم، وازداد شيء من التعقيد والغموض وذلك يرجع إلى حداثة مفهوم المصطلح وإلى دخول المفهوم قاموس المصطلحات المتداولة بين رجال السياسة والصحافة، وإلى التشويه المتعمد الذي تمارسه بعض الدول للمفهوم، واستخدامه ستارا لأطماعها التوسعية.

يعود اهتمام رجال السياسة وقادة الدول بالأمن القومي إلى تاريخ نشأة الدولة القومية عقب (صلح وستاليا) عام ١٦٤٨ م، فإن اهتمام الباحثين والمتخصصين بالدراسة العلمية للظاهرة يعد حديثا نسبيا، حيث شكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار أو المناخ الذي

تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية لهذا المفهوم، وظهرت صعوبة الإحاطة بكل أبعاده ومستوياته، نتيجة التعارض النظري بين مفاهيم الأمن القومي هو بالأساس صراع بين المفاهيم العسكرية والاجتماعية للأمن القومي، فلا نجد اتفاقاً حول مفهوم الأمن القومي ، ومن ثم ظهرت عدة اتجاهات في هذا المجال (السيد، ٢٠٢٣: ١١٦-١١٧).

يرى هنري كيسنجر ان (الأمن القومي هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء) (Kissinger,1968: 46)، فالأمن القومي هو الاجراءات التي تتخذها الدولة وطاقتها للحفاظ على كيائها في الحاضر والمستقبل بمعنى اخر مجموعة خطوات وجوانب كالجانب الاقتصادي والسياسي اي جميع مصادر نشاط الدولة بالإضافة الى الجانب العسكري وان هذه الخطوات لابد ان يؤخذ بها بقدر الحدود الممكنة لعملية النمو والتواصل في البناء على ان يكون التصرف بالمستطاع بالإمكانات الذاتية والمتوفرة وهذه الاجراءات بخطوات جادة لتحقيق المصالح والحفاظ على الكيان لما يمليه الحاضر من ادراك وما يتطلبه المستقبل من تصور مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية التي تساهم في اعاده تشكيل التصورات والبناء والتخطيط وفقا لما تفرضه الاوضاع الحاضرة والمنتظرة (هويدي، ١٩٨٠).

إن طبيعة الدولة الحقيقية تنبع من معرفتها بمصادر قوتها في مختلف المجالات حيث هذه القدرات هي التطور الحقيقي والنتيجة المتراكمة لزيادة هذه القوة هي درع الأمة الحقيقي لحاضرها ومستقبلها مهمة ضمان الاستقرار والطمأنينة وتحقيق الأمن القومي ويرى الدكتور حامد ربيع أن الأمر يقتصر على تحديد طريقة الدفاع عن الذات، وهو مفهوم ينبع من



الظروف استراتيجياً وجغرافياً، إن اعتماد أي أساليب قادرة على تحقيق الدفاع عن أمن الجسم الوطني يفترض أن ينطلق من متغيرات يخضع لها كل ما يتعلق بالبناء والتنمية (العامري، ٢٠٠٩: ١١).

كما رأى روبرت ماكنمار، فإن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن فلا أمن دون تنمية حقيقية، كما أن تطور العوامل الجغرافية هو الهدف الذي به ومن خلاله يتحقق الأمن حيث ان العمل الاستراتيجي هو في الواقع تحويل نقاط الضعف في الجانب الجغرافي إلى نقاط قوة وفرص يمكن للعدو أن يستثمرها فالأمن القومي هو ما يتعلق بسياسة الدولة في حماية مصالحها وأهدافها وبنيتها الداخلية والخارجية وتعمل الدول على وضع الحدود التي تتعامل بها مع الآخرين أو التي يسمح بالوصول إليها في هذه العلاقات (الراوي، ١٩٨٥: ١٧).

لقد أصبح واضحاً أن الأمن الوطني تقرره الدولة، وهو من التزاماتها تجاه المواطنين الذين تمثلهم، ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا بإرادة مستقلة وهذا الاستقلال يتطلب العمل الجاد والدؤوب في زيادة القدرات واستثمار الطاقات من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري من أجل تحرير الإرادة الوطنية من الضغوط الخارجية (دعيل، ٢٠٢٤: ٦٩٣-٧٠٩).

الأمن القومي مجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وتفرض على الدول المتعاملة معها الالتزام بها حتى تتمكن من أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الإقليمية تعد أحد عناصر القيم المجتمعية السائدة، وهي مفهوم لا يقصد به



مجرد المثل التي تعبر عن مبادئ معينة، بل هي قواعد سلوكية يجب الاعتراف بها في الممارسات ويجب مراعاة قيم المجتمع على علم بهم وهي جزء من التراث ويتم التعبير عنها في قواعد الحركة ذات الأبعاد السياسية (ربيع، ١٩٨٥: ١٦).

مصطلح الأمن القومي هو مصطلح معقد يشير إلى نوع وكمية الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتتخذها في فترة زمنية محددة أو غير محددة، وذلك حسب نوع الظرف أو التهديد الذي تتعرض له الدولة، وذلك لتوفير الحماية لأرضها وشعبها من أي هجمات أو تهديدات، ومراعاة ما إذا كانت هذه التهديدات خارجية أم داخلية، فيجب علينا اتخاذ الاستعدادات الكاملة والمتاحة (عيدان، ٢٠٢٤: ٦٩٧).

مما تقدم نجد أن عملية وضع الأطر المفاهيمية لمصطلح الأمن مرت بمراحل وتحولات فكرية متعددة اختلفت بها الرؤى على قدر تعدد البنى الفكرية العالمية ، أدت بالنتيجة الى بروز مفاهيم ومصطلحات كثيرة أهمها الامن القومي و الأمن الدولي والأمن العالمي وغيرها، تعبر في حقيقة الأمر عن ماهية الأمن وأخذت تتوسع بحسب دلالات كل مفهوم جاء نتيجة فترة زمنية محددة وواقع دولي محدد وتحديات وتهديدات معينة واجهها الإنسان منذ أن خلق على الأرض تمس أمانة واستقراره وسعية الدائم الى توفير الوسائل التي تحمية من الاخطار والتهديدات وتضمن له الأمان والطمأنينة ، لذلك يعد مفهوم الأمن من أبرز الدوافع التي تتحكم بسلوك وتصرفات التجمعات الانسانية والدول ويمثل صوره واضحة لقوة الأمم وتقدمها.



ثانياً: العراق وتحديات ظاهرة الارهاب.

أ. المرحلة الاولى منذ العام ٢٠٠٣ الى العام ٢٠١٤.

يمكن القول إن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، كان اساس لظهور تنظيم القاعدة في العراق الذي تسلل اليه مطلع فبراير/ شباط ٢٠٠٢، في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم (أنصار الإسلام الأصولي) وهو ما مهد الطريق أمام الغزو الأمريكي للعراق طريق التدريب والإيواء لجماعة التنظيم وساعد في ظهور (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش) وبعد أن هاجمت طائرات الولايات المتحدة الأمريكية موقع التنظيم، مما أدى إلى انتشارهم في بغداد، ومناطق غرب العراق، بما في ذلك جماعة جند الشام بقيادة الارهابي (أبو مصعب الزرقاوي) ثم انضمت إليها جماعة (الجهاد الارهابية) وسميت بجماعة (التوحيد والجهاد) الارهابية ثم انضمت إليها اثنا عشر مجموعة أخرى وشكلت ما يسمى (بمجلس شوري المجاهدين) وهو المسؤول عن رسم السياسات العامة ومصدر القرارات للمنظمة الارهابية، وكان الهدف المعلن لهذه التنظيمات هو محاربة الوجود الأمريكي في العراق ومحاربة الحكومة العراقية، ولهذا نشطت العمليات الإرهابية بشكل كبير (عبد، ٢٠٠٥: ٣١).

كان من أبرز هذه العمليات الإرهابية تفجير مبنى الأمم المتحدة في بغداد، وكان أول هجوم انتحاري بشاحنة مفخخة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وأدى الانفجار إلى مقتل ٢٢ شخصاً بينهم موظفو الأمم المتحدة والممثل الخاص للبعثة في العراق (سيرجيو فييرا ديميلو)، وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص، بينهم المحامي والناشط السياسي أمين مكي، إذ



استهدف الانفجار بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مما أدى إلى انسحاب معظم موظفي الأمم المتحدة البالغ عددهم ٦٠٠ موظف من العراق خلال أسابيع (United Nations, 2004).

ان التنوع القومي والطائفي والطبقي الذي يتميز به المجتمع العراقي والممتد لألاف السنين بالإضافة الى العادات والتقاليد الاجتماعية والعشائرية مما ينعكس على بناء شخصية الفرد داخله والتي اتصفت بالتزامها بالقيم والاخلاق والدين و في نفس الوقت تتمتع بردود فعل سريعة وعنيفة هي بالحقيقة نتاج التنشئة الاجتماعية والبيئة المحيطة له وهي موروث حضاري واجتماعي ونفسي ولا يخلو المجتمع العراقي حاله حال اي مجتمع متنوع اخر من الخلافات والنعرات العقائدية والفكرية الا انها برزت بشكل كبير في المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣، حتى صار العنف داخل العشيرة الواحدة او المنطقة الواحدة وهي ليست لأسباب طائفية في جوهرها وانما لأسباب سياسية او مادية وفي ذات الوقت لا تجد هذه التفرقة والعنف في ثقافة الفرد العراقي وانما هي مصالح مختلفة متداخلة (مهدي, ٢٠١٣: ٤٦-٤٧).

برز دور القيادات الدينية والعشائرية بعد العام ٢٠٠٣ ، بشكل واضح واثبتت مساندتها للنظام السياسي الديمقراطي الجديد في العراق خصوصا مع ظهور حالة العنف الطائفي وانعكاساته السلبية على واقع المجتمع العراقي نجد ان المرجعيات الدينية قدمت دعما كبيرا للحكومة العراقية من اجل بسط النظام وعدم الانجرار الى الفوضى خصوصا بعد الخلاص من الازمات والتحديات الكبيرة التي انتجتها سياسات النظام السابق وكان لتوجيهات سماحة



المرجع الديني الاعلى السيد (علي السيستاني) دام ظله التي وضحت اهم المبادئ التي تضمن حقوق الشعب العراقي ومنها (الربيعي, ٢٠٠٥: ٣٥):

اولا: حق الشعب العراقي بحكم العراق بدون تدخل سلطة الاحتلال.

ثانيا: يكون اختيار الحكومة عن طريق الشعب وباعتماد الديمقراطية.

ثالثا: تكون ادارة الدولة بيد الكفاءات والعناصر النزينة.

ادت المرجعية دور صمام امان للمجتمع فهي لم تعطي الشرعية للاحتلال ودعت الى الطرق السلمية والدبلوماسية لإخراجه حفاظا على ارواح الناس ولعبور مرحلة صعبة ونقطة مفصلية من تاريخ العراق وما يؤكد ذلك اللقاءات المتكررة مع جميع الاطراف الدولية خارج قوات الاحتلال ومع منظمة الامم المتحدة لضمان استرداد حق السيادة بالطرق الدبلوماسية وفقا للقانون الدولي.

بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٣ ، دعى المرجع الاعلى السيد (علي السيستاني) دام ظله الى اجراء انتخابات تأسيسية دستورية مقابل اعلان سلطة الائتلاف المؤقت من قبل قوات الاحتلال، وذلك ليكون هناك قدر كبير للتمثيل الشعبي وعبر استفتاء عام للشعب ، بالإضافة الى ان المرجعية العليا بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٤ ، طالبت مجلس الامن بإصدار قرار وتحديد موعد لأجراء الانتخابات في العراق بعد انتقال السلطة الى العراقيين بمدة قصيرة حيث اشار سماحة السيد (علي السيستاني) دام ظله في حديثه (لا يجوز أن تتخذ أي دولة قرارات سياسية مهمة تحدد مستقبل بلدنا في الوقت الذي حذر من انه في حال لم يؤخذ بهذه المطالب فان الشعب العراقي سوف يقرر ما سيجري) (مكية, ٢٠١٤: ١٦).



بعد ان صار الارهاب التهديد الاخطر والتحدي الاكبر امام النظام السياسي الجديد في العراق وبعد ان تجسد باختيار الشعب العراقي للنظام البرلماني للحكم، اذ شرع الدستور بتاريخ ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٥، والذي اثبت من خلاله الشعب العراقي اصراره على الحياة بالرغم من تحديات الفكر الارهابي المتطرف والجماعات المعادية للعملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣ (قيراط، ٢٠١٠: ٦١-٦٢).

بعد العام ٢٠٠٥، اصبحت المدن العراقية ساحة معركة مفتوحة نتيجة العمليات الارهابية التي قامت بها زمر الفكر الارهابي المتطرف ومنها التفجيرات الاجرامية والقتل والخطف على الهوية وترهيب المواطنين واستهداف مؤسسات الدولة بوحشية ودموية منقطعة النظير جعل العراق في صدارة الدول التي عانت من ظاهرة الارهاب، مما دفع الحكومة الى اصدار قانون مكافحة الارهاب المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، حيث استغلت العصابات الارهابية حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف القدرات والامكانيات الامنية وعدم وجود رؤية واضحة حينها لكيفية مواجهة العمليات الارهابية، بالإضافة الى التدخلات الاقليمية والدولية وتحويل العراق الى ساحة لتصفية الحسابات كل هذا ساهم في تمكين الارهابيين من تنفيذ مخططاتهم الظلامية ضد الشعب العراقي .

لقد تنوعت اهداف العمليات الارهابية بحسب دوافعها واخذت عدة ابعاد لكن هناك قاسم مشترك يجمعها وهو افشال بناء النظام الديمقراطي الجديد للدولة العراقية، وهذه الابعاد اما ان تكون جذورها فكر ديني متطرف او ذات بعد سياسي مضاد للعملية السياسية الجديدة



وتمثل بالمجاميع المؤيدة للنظام السابق او انها ذات بعد فوضوي تمثل بعصابات الجريمة المنظمة والعصابات الخارجة عن القانون (جهاز مكافحة الإرهاب, ٢٠٠٨: ١٠).

ان أكبر جريمة إرهابية اثرت على المجتمع العراقي بشكل عام هي جريمة تفجير المرقد العسكري في ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٠٦، حيث استهدفت المجاميع الارهابية مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء بالعراق وأدت هذه العملية بإشعال الفتنة الطائفية واثارت الفوضى في العراق (العتبة العسكرية, ٢٠١٦).

تصدت القوات العراقية لهذه العمليات، ونتيجة لتلك المواجهات، أعلن في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ عن مقتل الارهابي (أبو مصعب الزرقاوي) وبعدها تولى قيادة التنظيم الارهابي (أبو عمر البغدادي) الذي أعلن في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، تأسيس (دولة العراق الإسلامية) التي استمرت في شن العديد من العمليات الإرهابية، ومن جانب اخر ادت العشائر العراقية دور مهم في الحفاظ على امن مدن العراق خصوصا بعد خطة فرض القانون وتم تشكيل مجالس الصحوات والاسناد بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، لمقاتلة تنظيم (القاعدة الارهابي) الذي كان يفرض سيطرته على المناطق الغربية للبلاد في محافظة الانبار، ثم انتقلت عملية تشكيل الصحوات الى عدة مدن ومحافظات ومن ضمنها بغداد حيث قاتلت تنظيم القاعدة الارهابي واستطاعة دحره والقضاء عليه في العديد من المناطق التي سيطر عليها (حميد, ٢٠٢٤: ٩٨-٩٩).

على صعيد متصل واجه الشرق الأوسط ما عرف بالربيع العربي، عمت الفوضى جوانب عديدة وأدت إلى اهتزاز الاستقرار لعدد من الدول العربية والى سقوط الأنظمة السياسية في



بعض من الدول العربية ومنها تونس ومصر وليبيا واليمن، فيما واجهت دول عربية أخرى سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات للمطالبة بتغيير أنظمتها، كما حدث في سوريا والبحرين، ثم تحولت الاحتجاجات السلمية إلى عنف مسلح، وتفاعلت مع ذلك العصابات الارهابية حتى وقع مقتل أبو عمر البغدادي في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠، وفي سوريا طالبت في إسقاط النظام السوري وأصبحت سوريا مسرحا لأعمال العنف في أوائل عام ٢٠١٢، وبعد تولي الارهابي (أبو بكر البغدادي) القيادة عمل على إنشاء تنظيم جديد وهو (تنظيم القاعدة و جبهة النصرة) في سوريا، ثم قام بدمج (دولة العراق الإسلامية مع جبهة النصرة) في سوريا في ٩ أبريل ٢٠١٣ ليصبح (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش الإرهابي) (المديني، ٢٠١٠: ١١٧).

ب. المرحلة الثانية من العام ٢٠١٤ الى العام ٢٠١٧.

ان ظاهرة الارهاب انعكست تداعيتها ليس فقط ضمن منطقة الشرق الاوسط وانما امتدت الى مناطق بعيدة من العالم مستغلة فكرة العولمة لتسويق مفاهيمها المتطرفة ووسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة للتجنيد في صفوفها ونشر افكارها الى اوسع مدى يمكنها ونجد ذلك جليا بقيام تنظيم (داعش الارهابي) بجذب الافراد واستمالتهم فكريا من خلال استخدام وسائل الاعلام الالكتروني وعمليات الترويج لا فكارهم المنحرفة من اجل ادامة زخم وجودهم على الأرض (عبد الحسين، ٢٠١٦: ٧٦).

توقفت عمليات انتاج النفط في المناطق التي شهدت سيطرة المجاميع الارهابي لتنظيم (داعش) وتراجع عمل الشركات الاجنبية العاملة في قطاع النفط ، مما قلل من حجم



الصادرات اضافة الى انخفاض اسعار النفط نتيجة سيطرة تنظيم (داعش الارهابي) على حقول النفط في محافظتي نينوى وصلاح الدين ، وهذا ادى الى ضعف العوائد المالية لخزينة الدولة العراقية، بالتالي الى ازمة اقتصادية خانقة عانت منها الحكومة العراقية و ولدت عجز في الموازنة العامة للبلد وبنفس الوقت هناك تكاليف مالية كبيرة للعمليات العسكرية ضد الارهاب اي ان الحكومة العراقية اصبحت امام مشكلة مركبة من جهة انخفاض عائدات النفط ومن جهة اخرى ارتفاع تكاليف عمليات التحرير (الجميل والصائغ, ٢٠١٤).

اضف لذلك تدهور مؤشرات التنمية البشرية في المناطق التي سيطرة عليها تنظيم (داعش الارهابي) بسبب انخفاض نسبة التعليم نتيجة عمليات النزوح والتهجير القسري الذي تسبب بتوقف وتدمير المدارس والجامعات مما انعكس على واقع التعليم الذي لجئ لمعالجات فرضتها الاحداث والمواجهات العسكرية في عمليات التحرير ومنها استضافة ونقل الطلاب الى مدن اخرى، وبالتالي اثر على جودة التعليم بشكل عام ، اضافة الى الواقع الصحي المتردي بسبب تدمير العديد من المستشفيات ومؤسسات القطاع الصحي وهجرة الاطباء وكوادر التمريض ، والتي تعد من المؤسسات الحيوية التي تقدم خدماتها للمجتمع (سعيد, ٢٠١٨: ٣٨٣).

تعطلت مشاريع الاستثمار في القطاع الحكومي مثل مشاريع الاسكان والبنى التحتية وكذلك القطاع الخاص في البلاد وخصوصا في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية ضد تنظيم (داعش الارهابي) ، مما اثر على الاقتصاد العراقي بشكل عام وادى الى عجز في الموازنة العامة للدولة خصوصا بعد العام ٢٠١٤ ، الذي ترتب عليه ضعف في الانفاق الحكومي



وخصوصا الانفاق الاستثماري وتوقف الموازنة العامة للدولة واضطرار الحكومة الى الاقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمعالجة حالة العجز والديون التي وصلت في العام ٢٠١٥ من ٥٦٪ الى ٧٠٪ في العام ٢٠١٦ (التميمي, ٢٠٠٦).

تميزت الفتاوى الصادرة عن سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني خلال تلك الفترة باتخاذ مواقف حازمة تدعو في معظمها إلى تحريم سفك الدم العراقي، وضرورة التهذئة بين مختلف مكونات الشعب العراقي وأطيافه ومن أبرز تلك الفتاوى، الفتوى الصادرة في 13 حزيران ٢٠١٤، والتي دعا من خلالها إلى الجهاد الكفائي للتصدي لتنظيم داعش الإرهابي، وذلك بعد تزايد خطر هذا التنظيم وتهديده المباشر لوحدة العراق ومكوناته، واقتربه من المناطق المحيطة بالعاصمة بغداد.

وقد أكد السيد حيدر العبادي، رئيس الوزراء العراقي السابق، أن فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقها المرجع الديني السيد علي السيستاني كانت عاملا حاسما في إنقاذ العراق من مخطط أسود، وأوقفت تمدد تنظيم داعش الإرهابي نحو المنطقة بأكملها.

لذلك، يمكن القول إن المواقف السياسية لمراجع الدين خلال تلك الفترة وما تبعها كانت ولا تزال تهدف إلى الحفاظ على الأرواح، والدعوة إلى الجهاد لمواجهة الأعداء، وحماية الوطن من خطر الإرهاب، كما لعب الواقع الاجتماعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دورا مهما في تشكيل استراتيجية الأمن القومي العراقي وتعزيز الأداء الحكومي، ومن الضروري أن تتخذ العوامل المؤثرة في الرأي العام بعين الاعتبار، لضمان تحقيق أفضل النتائج التي تسهم في تعزيز الأمن القومي واستقراره.



ج. المرحلة الثالثة من العام ٢٠١٧ الى العام ٢٠٢٤.

ان الدور الاساسي لهزيمة العصابات الارهابية (داعش) جاءت بإرادة وتضحيات الشعب العراقي واجهزته الامنية والعسكرية كافة وقوة وتكاتف مكونات المجتمع العراقي في وجه هذه العصابات ، لكن على الرغم من القضاء على تنظيم (داعش) الارهابي عسكريا الى ان افكاره لاتزال موجودة وهناك بعض المناطق التي لايزال ينشط بها بين الحين والآخر وهي بقايا لعناصره الهاربة والتي تتخذ من المناطق النائية ملاذ لها مثل اطراف محافظة كركوك وصلاح الدين وديالى وبعض مناطق الانبار وهي لا تشكل خطرا كبيرا كما كانت قبل العام ٢٠١٧ الى انه يجب معالجتها والقضاء عليها لمنعها من التمدد او اعادة تنظيم صفوفها مره اخرى وان عدم معالجتها او التغاضي عنها قد يشكل خطرا استراتيجيا على الامن القومي العراقي (سعيد, ٢٠١٨: ٣٨٣).

ثالثا: العراق ومتطلبات المواجهة والمعالجة والتحصيلين الفكري ضد الفكر الارهابي المتطرف.

ان انتشار ثقافة التطرف على حساب مفهوم الاعتدال يجعل البحث عن معالجات لهذه الظاهرة ضرورة ملحة للغاية، على الرغم من اختلاف المعالجات في التعامل مع هذه الظاهرة التي اخذت تضرب العالم ومنطقة الشرق الاوسط بشكل خاص بطرق مختلفة، بحسب طبيعة هذا التطرف بين ما هو سياسي وآخر ديني وهو الاخطر كونه يوظف عقائديا لغرض اقضاء الآخر المختلف فكريا (عبد الحافظ, ٢٠٢٣: ٩٤).

أ. متطلبات المواجهة والمعالجة.



هناك اعتقاد شائع من ان التطرف الارهابي لا يمكن القضاء عليه وفق مبدأ القوة الناعمة بل لابد من تفعيل القوة الصلبة ، و هي الطريقة الوحيدة التي ممكن فيها الحد من انتشار هذا الظاهرة الخطيرة ، و لكن اثبتت التجارب ان ظاهرة التطرف موجودة بالرغم من الانتصارات العسكرية و الامنية التي تحققت ضده ، بمعنى ان اعتماد المضادات النوعية هي الكفيلة بتحقيق الاستقرار الدائم ، وخلاف ذلك سوف نبقى في ظل ما يسمى بالاستقرار النسبي ، مما يستدعي الى جهد حكومي و جهد شعبي لغرض ارساء مفهوم الاعتدال ليكون بديلا فعال لمحفزات التطرف (عبد الحافظ, ٢٠٢٣: ٩٤).

فقد يتنامى دور هذه الجماعات من خلال استخدامها شبكات التواصل الاجتماعي في تجنيد متطرفين جدد إضافة إلى عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم والذين سيقومون بنشر الأفكار المتطرفة في أوساط الجاليات العربية والمسلمة في بلدانهم وايضا بالمقابل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا واقتترانه بالأفكار الفاشية والنازية والاهم في الموضوع هو سعي بعض المجاميع الإسلامية السياسية المتطرفة او التكفيرية للوصول إلى النفوذ والسلطة. لذا فان الحراك يتطلب تحويل أفكار دوائر صنع القرار بصياغة استراتيجية من مواجهة الفعل العنيف المؤدي إلى الإرهاب إلى مواجهة مرض الأفكار المتطرفة لضمان استقرار مؤسسات الدولة أولا والتوظيف الذكي لعناصر القوات الأمنية وبشكل خاص قوات مكافحة الإرهاب والذي يتميز بهذه المهام في المكافحة إلى جانب استخدام القوة الناعمة والتي تمثل أساس الحرب الفكرية ضد أيديولوجيات الإرهاب لتحقيق أهداف المصلحة الوطنية العليا للبلد (البياتي, ٢٠١٨).



إن المواجهة العسكرية وتوجيه ضربات العسكرية لهذه الفئات والقضاء عليها، باستخدام الحل العسكري فقط غير كافٍ، لذا كان التوجه نحو دعم الأمن الفكري وتحصين عقول الشباب هو الحل الأمثل بمعنى مواجهة الفكر بالفكر، لذا اتجهت العديد من الدول إلى معالجة الانحرافات السلوكية الفكرية من خلال تعزيز الأمن الفكري في المجتمع كون الأمن الفكري يعد جزءاً مهماً جداً من منظومة الأمن القومي للدولة بل هو أساس الأمن والاستقرار. إن أغلب الدراسات التي اقترحت المعالجات لظاهرة التطرف أكدت على الزاوية الأمنية والعسكرية صحيح أن المعالجات العسكرية مهمة لكن لا يمكن لها أن تحقق الاستقرار المستدام لأن تعقيد مشكلة التطرف بحاجة إلى مضادات من جنس العمل، فالتطرف غالباً ما يستند إلى فكر من جهة وممارسة سياسية من جهة أخرى مما يستدعي اعتماد المضادات الفكرية والسياسية ودور الإعلام المعتدل كونها تمثل ضد نوعي للتطرف (عبد الحافظ، ٢٠٢٣: ٩٤).

ب. متطلبات التحصين الفكري للمجتمع العراقي.

إن مكافحة الفكر الإرهابي من خلال التحصين الفكري يبدأ من الأسرة وكيفية بناءها بصورة صحيحة على أساس أنها جزء من مجتمع عام عليها واجبات ولها حقوق تستحقها من الدولة وعلى رب الأسرة متابعة كل الملاحظات والتساؤلات الموجودة داخل أفكار أبناء هذه الأسرة وكذلك متابعة كيفية اختيار الصديق الصالح وتقديم النصيحة المستمر وابعادهم عن مفهوم أخذ الحقوق بالانتقام الشخصي أو العبث بممتلكات الدولة على اعتبارها ملك عام وليس لنظام سياسي معين (Miller, 2001: 24).



تصدير افكار خارجية الى عقول بعض الافراد بحجة تصحيح المسار او المطالبة بحقوقهم وما شجع على ذلك وجود بعض الاشخاص في موقع المسؤولية سواء في الجانب العسكري او السياسي لم يكونوا مدركين للخطر الذي يحيط بهم نتيجة سياستهم الخاطئة وهذا ما شجع العصابات الارهابية بنشر فكرة الانتقام بطريقة الارهاب بعيدا عن مفهوم عدالة القانون (المحجوب, ٢٠٢٤).

في حين ان هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن ان يستعملها اصحاب القرار لتحديد المتطلبات التي يمكن اعتمادها للتحسين الفكري وبناء الامن الفكري للمجتمع ومنها الاتي (الفقي, ٢٠٠٩: ٣٥):

١. تحديد التطرف الفكري القادم وهل هو تطرف فكري داخلي او خارجي او من كلاهما.
٢. التأكد من وجود التطرف الفكري وتوثيقه من خلال وقائع ملموسة على ارض الواقع.
٣. الاقرار بوجود التطرف الفكري والى اي درجة ومدى وصل هذا التطرف داخل البيئة المجتمعية.
٤. معرفة تحدي حصانة التطرف الفكري ومناعته ومدى قوة عقيدته ومدى حماية المجتمع أو الأفراد من هذا الخطر بمعنى الحماية من الغزو الفكري أو العسكري.
٥. التكامل أو الحماية ويقصد بها الى أي درجة تصل حماية الفرد أو المجتمع من التطرف الفكري المهدد بمعنى حماية الفرد أو المجتمع من الأخطار الخارجية سواء تم اكتشافها أو توثيقها أو الإفصاح عنها.



٦. اكتشاف التدخل أو التسلل الفكري ومحاولاته الناجحة والفاشلة للتوغل داخل المجتمع حتى تم كشفه.
٧. عدم إنكار الخطر الأمني للتطرف الفكري الذي وقع أو سيقع مشكلاً تهديد لأمن المجتمع.
٨. الخصوصية أو السرية بمعنى إلى أي مدى يمكن الاحتفاظ بسرية أو خصوصية المعلومات الأمنية عن الأفراد أو المجتمع عن الخطر أو التطرف الفكري.
٩. قدرة المؤسسة الامنية على مراجعة وضع الامن الفكري للمجتمع وتحليله وفق اليه امنية معينه.
١٠. قدرة المنظومة الامنية على اداء مهامها عند تعرضها الى هجمات فكرية متطرفة.
١١. حماية الممتلكات الفكرية للأفراد والمجتمع.

الخاتمة:

أن التعامل الجاد مع قضية التطرف كإحدى قضايا التعاون الدولي وصياغة خطاب متوازن والإقرار بوجود خبرة عراقية في التعامل مع الجماعات المتطرفة وأهمية تواصلها مع الخبرات الإقليمية والدولية وبشكل خاص بمجال تبادل المعلومات والتدريب، فضلاً عن التعاون مع مراكز الفكر وإشراك المعنيين بقضية مكافحة التطرف في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية بإبراز تجربة العراق في هذه القضية، والعمل على استحداث مراكز تأهيل للأطفال واليتامى والنساء الذين فقدوا المعيل دون تمييز بالعرق أو الرقعة الجغرافية أو الدين أو



المذهب للذين تضرروا من الإرهاب ويكون ذلك وفق برامج علمية رصينة لتنمية المنظومة القيمية للإنسان العراقي وبناء شخصية الفرد بالولاء والانتماء إلى الوطن تحت مفهوم الوطن للجميع .

كما تقع على المؤسسات الدينية المعتدلة مسؤولية تطوير الخطاب الديني في ترسيخ التعايش السلمي والبناء بعيدا عن لغة الحرب والتطرف والاهتمام في وضع معايير لاختيار الخطباء و الواعظين في دور العبادة بما يعزز من الروح الوطنية بمعايير المواطنة وينبغي على واضعي السياسة الوطنية الاستفادة من تجارب الشعوب التي مرت بظروف مماثلة في بناء الدولة باستراتيجية البناء الشامل وخاصة تجربة كوريا الجنوبية بعد حرب ١٩٥٣ ، وان يعزز دعم الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني المتخصصة ببرامج التوعية وتعايش السلم الأهلي لدورها الفعال في هذا المجال فإذا ما اخذ بذلك فستكون لدى صناع القرار الخطوات الأولى لرسم سياسة وطنية تعالج فيها تأثير التطرف الارهابي وبالتالي تكون قد وضعت الأولويات في التنفيذ وفق الأطر الزمنية مستثمرة بذلك الطاقات المعطلة والمهنية المتوفرة في البلد .

لا يخفى على الجميع ان التطرف العنيف والارهاب يزدهر في المجتمعات التي ينظر فيها الى مؤسسات الدولة على انها قمعية وفاسدة وغير فاعلة وغير شرعية ، لذلك فان مكافحته تحتاج الى كسب ثقة الفرد وبالتالي المجتمع ودعم قطاعاته الواسعة من خلال بذل جهود ضخمة لبناء مؤسسات الدولة وبرامج التشريع والإصلاح والمصالحة الوطنية والتي تعد جزءا من الجهد الشامل لمكافحة التطرف العنيف في البلاد موضع التنفيذ وبشكل خاص بعد ان



استثمر العراق الدعم الدولي في تحرير الموصل والذي يتطلب استثمار هذا النصر في رسم سياسة وطنية لا يؤثر عليها التطرف لحماية الامن القومي العراقي .

الاستنتاجات:

١. ارتكبت الولايات المتحدة الامريكية بعد العام ٢٠٠٣، خطأ استراتيجيا كبيرا عندما حلت المؤسسة العسكرية، مما ولده فراغا كبيرا ساهم في دخول الارهابيين الى العراق بعد ان تركت الحدود سائبة ومن ثم نشر افكارهم المنحرفة والمتطرفة.

٢. لا يوجد تعريف محدد لظاهرة الارهاب لما فيه من غموض وتعدد للرؤى حول تعريفه بالإضافة الى تعدد اسبابه ودوافعه التي ينبغي معالجتها كالفقر والجهل والتعصب القومي او التطرف الديني.

٣. الاعلام والاعلام الامني بصورة خاصة ومن خلال تعزيز روح المواطنة ونبذ الانحراف السلوكي والفكري يؤدي دور كبير في التصدي لأفكار الجماعات الارهابية ويمنع انتشارها.

٤. ضعف معالجة اسباب الفساد المالي والاداري اضافة الى ارتفاع معدلات البطالة والفقر ادت الى استفحال ظاهرة الفكر الارهابي المتطرف في بعض من مناطق العراق.

٥. ادت المرجعية الدينية في العراق دورا مهما وفاعلا في توحيد المجتمع ونبذ الانحراف الفكري والسلوكي للجماعات الارهابية ونشر روح التسامح والتعايش السلمي مع الآخر، وساهمت في حفظ السلم والامن والاستقرار للعراق.

٦. مكافحة الفكر الارهابي المتطرف لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على المؤسسات العسكرية والامن فقط وانما يتطلب حلول سياسية تعالج دوافعه وأسبابه ومنها تعزيز التنمية الاقتصادية



والعدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية وتبني خطاب وطني يحافظ على النسيج الاجتماعي العراقي بأطيافه كافة.

٧. لدى العراق الامكانيات والقدرات التي تجعله قادرا على التحصين الفكري والاجتماعي ضد ظاهرة الارهاب وبديل الانتصارات التي تحققت في عمليات التحرير ضد تنظيم (داعش الارهابي) على الرغم من كل التحديات التي رافقة العمليات العسكرية.

التوصيات:

١. العمل بنظام التجنيد الالزامي وخدمة العلم لمدة ٦ أشهر او سنة على اقل تقدير، لما في هذا الامر من انعكاسات ايجابية للمجتمع العراقي بشكل عام ودعم الجيش العراقي بالمقاتلين الشباب بوجه خاص وتعزيز الروح الوطنية ويحقق فرصة كبيرة للتعايش بين جميع فئات واطياف الشعب اضافة الى سقل الشباب العراقي من خلال ترسيخ القيم والمبادئ العسكرية في الضبط ونبذ السلوكيات المنحرفة.

٢. اعتماد طرق علمية ونفسية لتعزيز روح التعاون والتنسيق بين القوات الامنية بصنوفها كافة والمواطنين لمكافحة الفكر الارهابي المتطرف ومنع انتشاره او الترويج له وخصوصا في المناطق المحررة او التي يشتهه بوجوده فيها.

٣. مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات الاعلامية والرصد المستمر لها وضرورة القيام بحملات اعلامية دورية للتوعية ضد المواقع المشبوهة او التي تدعو للانحلال القيمي او الاخلاقي في المجتمع



٤. إعادة بناء الثقافة العامة في المجتمع من خلال تعزيز دور الاسرة ورياض الاطفال والمدارس وصولا الى الجامعات والمؤسسات الاكاديمية والوظيفية لترسيخ قيم المجتمع الاصيل واحترام حقوق الاخرين ونبذ كل السلوكيات المنحرفة والدخيلة على المجتمع.
٥. تعزيز ودعم التنسيق مع المؤسسات الدينية المعتدلة والعشائرية والمجتمعية لنشر الوعي ضد كل السلوكيات المنحرفة.
٦. دعم الاقتصاد العراقي وتفعيل قطاعات الصناعة والزراعة واستثمار السياحة والقطاع الخاص لاستيعاب الطاقات البشرية الشابة بالمجتمع وتوفير فرص العمل للتخفيف عن كاهل المؤسسات الحكومية ورغد الموازنة العامة للدولة بمصادر تمويل بديلة للنفط.
٧. دفع عجلة التنمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من الاستيراد الكلي للسلع في تغطية الحاجة المحلية لتقليل النفقات المالية وتدفق الثروة المالية خارج البلاد.



قائمة المصادر بعد القرآن الكريم:

أولاً: المصادر العربية:

١. الأمم المتحدة. (٢٠١٢): وثيقة الجمعية العامة رقم A/66/763 ، 5 أبريل.
٢. البياتي، خالد عبد الغفار (٢٠١٨): التطرف والسياسة الوطنية. مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية.
٣. التميمي، رعد سامي. (٢٠٠٦). الفساد الإداري والمالي في العراق: الأسباب والحلول. المجلس العراقي للسلم والتضامن.
٤. الجميل والصائغ، سرمد كوكب، نمير امير (٢٠١٤): تقرير عن الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات. السياسات الاقتصادية والسيناريوهات المستقبلية للأداء الاقتصادي.
٥. جهاز مكافحة الإرهاب (٢٠٠٨): الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٨-٢٠١٢). رئاسة الوزراء/العراق.
٦. حميد، علي فارس (٢٠٢٤): التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي.
٧. دعبيل، احمد عبد الحسين عيدان (٢٠٢٤): الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ٧٨ (٢).
٨. الراوي، خالد حبيب (١٩٨٥): سياسة الأمن الإعلامي في العراق. مجلة الأمن القومي، ٣ (٧)، بغداد.
٩. ربيع، حامد (١٩٨٥): نظرية الأمن القومي. مجلة آفاق عربية، (٣)، بغداد.



١٠. الربيعي، خليل مخيف (٢٠٠٥): المرجعية الدينية والانتخابات. المجلة العراقية للعلوم السياسية، (١)، بغداد.
١١. الرشيدان، عبد الفتاح على (٢٠١٩): تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير. دراسات، الجامعة الأردنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (٣).
١٢. روبنسون، بول (٢٠٠٩): قاموس الأمن الدولي. (ط. ١). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
١٣. سطوح، هناء رمضان احمد (٢٠٢٢). التطرف الفكري لدى الشباب الجامعي: أسبابه ومخاطره. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، ٢٠ (١).
١٤. سعيد، سند وليد. (٢٠١٨): أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ٧ (٢).
١٥. السويدي، جمال سند (٢٠٠٨): النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
١٦. السيد، طه محمد (٢٠٢٣): مفهوم الأمن القومي. الأمن القومي والاستراتيجية، ١ (١).
١٧. شهاب، هيثم فالح (٢٠١٠): جريمة الإرهاب وسبل معالجتها في التشريعات الجزائرية المقارنة. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
١٨. العامري، عامر محسن سلمان (٢٠٠٩): مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي The International and Political Journal (11).



١٩. عبد، عبد الرحيم (٢٠٠٥): القاعدة من التنظيم إلى الشبكة. كراسات استراتيجية، ١٥(١٥٥)، ٣١. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٢٠. عبد الحافظ، طارق (٢٠٢٣): إمكانات تعزيز الضد النوعي للتطرف: رؤية فكرية معاصرة. مجلة دراسات دولية.
٢١. عبد الحسين، ياسر. (٢٠١٦). عراق ما بعد داعش: قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الإرهاب. مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية، (٦٦)، جامعة بغداد.
٢٢. العتبة العسكرية (٢٠١٦). تفاصيل التفجير الأول، موقع الكتروني.
٢٣. عيدان، احمد عبد الحسين (٢٠٢٤): الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ٧٨(٢).
٢٤. عيسى، هادي عيسى واسراء جواد حاتم (٢٠١٠): الإرهاب المعلوماتي الرقمي وطرق مكافحته. مجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
٢٥. العيسوي، عبد الرحمن (٢٠٠٧): ظاهرة العنف بين المراهقين. مجلة الفيصل، (٢٦٧)، الرياض، مارس.
٢٦. الفقي، إبراهيم محمد علي (٢٠٠٩): الأمن الفكري: المفهوم - التطورات - الإشكالات. المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، جامعة سوهاج، مصر.
٢٧. القمني، سيد محمود (٢٠٠٥): أهل الدين والديمقراطية. دار مصر المحروسة، القاهرة.
٢٨. قيراط، محمد مسعود (٢٠١٠): الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته: مقارنة إعلامية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.



٢٩. المحجوب، إبراهيم (٢٠٢٤): التحصين الفكري للمجتمع من الإرهاب. وكالة الحدث الإخبارية.

٣٠. المدني، توفيق (٢٠١٠): العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير. اتحاد كتاب العرب، دمشق.

٣١. مسلم، طلعت احمد (١٩٩٢): حرب الخليج والأمن القومي. (ط. ١). دار الملتقى للنشر، قبرص.

٣٢. مكنمارا، بروبرت (١٩٧٠): جوهر الأمن. (ترجمة: يونس شاهين). الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

٣٣. مكية، فراس طارق. (٢٠١٤): قضية الانتخابات: ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥. دار اليزرة للطباعة والنشر، بغداد.

٣٤. مهدي، احمد عمران، عقيل مهدي، (٢٠١٣). الإرهاب في العراق للفترة ما بين (٢٠٠٦-٢٠١٣). جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، كلية الدفاع الوطني، بغداد.

٣٥. هويدي، امين هويدي. (١٩٨٠). أحاديث في الأمن القومي. بيروت.

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية:

1. Kaldor, M. (2016): Global Security Cultures: A Theoretical Framework for Analysing Security in Transition. Civil Society and Human Security Research Unit, London School of Economics, London.



2. Kissinger, H. (1968): Policy Foreign and Weapons Nuclear. Nicholson and Field, London.
3. Miller, B. (2001): The Concept of Security: Should it be Redefined?. Journal of Strategic Studies, 24(2).
4. United Nations (2004, August 19): wrestling with security questions one year after Baghdad bombing – Annan.